

## خلاصة تحليلات



# الموقف الأوروبي من الإبادة الجماعية في غزة نظرة عبرية

2025-6-10

## الموقف الأوروبي من الإبادة الجماعية في غزة

### نظرة عبرية

شهدت الأسابيع الماضية تحولاً ملحوظاً في مواقف عدد من الدول الأوروبية الرئيسة تجاه حرب الإبادة التي يشنها الكيان المؤقت على قطاع غزة. فبعد نحو عامٍ ونصف من الدعم المباشر والتغاضي عن الجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني، بدأت دول مثل فرنسا وبريطانيا وحتى ألمانيا ترفع منسوب انتقاداتها للانتهاكات الإسرائيلية، لا سيما سياسات الحصار والتجويع الممنهجة ضد المدنيين الفلسطينيين.

وفي موازاة هذا التحول، شرعت بعض الدول الأوروبية في اتخاذ خطوات دبلوماسية وقانونية تُشير إلى بوادر تراجع في نمط الدعم التقليدي الذي حظيت به إسرائيل منذ اندلاع الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد دعت كل من إسبانيا وإيرلندا وسلوفينيا والنرويج - وهي دول عبّرت منذ البداية عن مواقف نقدية تجاه الحرب - إلى منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وأكدت في بيان مشترك صدر في 28 أيار 2025 التزامها المتجدد بحل الدولتين، وذلك بعد مرور عام على اعترافها الرسمي بدولة فلسطين. ويأتي هذا الموقف في سياق أوسع من التصعيد السياسي، حيث لمّحت باريس ولندن وبرلين إلى احتمال إعادة النظر في علاقاتها مع الكيان، بما يشمل فرض عقوبات. كما أعلنت سبع دول أوروبية، في 16 أيار 2025، بياناً مشتركاً دعت فيه إلى إنهاء فوري للحصار المفروض على غزة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بلا قيود، وسط دعوات متزايدة لربط العلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بالقانون الدولي واحترام حقوق الشعب الفلسطيني.

وعليه، تتناول هذه الورقة الموقف والانطباع اليهودي تجاه التحول في الموقف الأوروبي من الحرب على غزة، من خلال تحليل التصريحات والتحليلات العبرية ذات الصلة.

### أ- الخطوات الأوروبية

تصعيد الانتقادات وتفعيل الأدوات الدبلوماسية.

تدرس بعض الدول الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين.

سحب السفراء ومراجعة العلاقات.

مراجعة الصادرات العسكرية للكيان.

## ب- الانطباع اليهودي:

تعكس مواقف العديد من الأوساط اليهودية، سواء في الكيان المؤقت أو في الشتات، قلقًا متناميًا إزاء التحولات في الموقف الأوروبي من الحرب في غزة، خاصةً مع تزايد الاتهامات الموجهة لإسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية. ويتسم هذا الانطباع بطابع مركب، تتداخل فيه مشاعر القلق الوجودي مع الإحساس بالعزلة، إلى جانب أصوات نقدية داخلية تدعو إلى مراجعة السياسات الإسرائيلية في ضوء "القيم الأخلاقية والقانونية" الدولية.

### 1- تنامي الشعور بالتهديد وفقدان الأمان: تعبر قطاعات واسعة من اليهود في أوروبا والولايات المتحدة

عن قلق متزايد إزاء تصاعد ما يُعتبر عداءً للسامية، وذلك في سياق التغطية الإعلامية الغربية والاحتجاجات الشعبية التي صاحبت الحرب على غزة. ويُعزى هذا القلق أساسًا إلى استهداف المؤسسات الدينية والثقافية اليهودية خلال المظاهرات، بالإضافة إلى الربط المباشر بين يهود أوروبا وسياسات الحكومة الإسرائيلية، وتصاعد الدعوات الأوروبية لمساءلة إسرائيل قانونيًا بتهمة ارتكاب "جرائم إبادة جماعية".

### 2- تراجع الدعم الأخلاقي وتأكل مكانة إسرائيل في الغرب: تعكس مواقف بعض الدول الأوروبية، مثل

إيرلندا وإسبانيا وبلجيكا، تحولًا في الخطاب السياسي الرسمي تجاه إسرائيل، تمثل في تأييد واضح للحقوق الفلسطينية ودعم الإجراءات القضائية الدولية ضد الكيان. ويُنظر إلى هذا التحول، بوصفه نكوصًا عن الالتزام الأخلاقي الأوروبي التاريخي تجاه دولة إسرائيل، وتفككًا تدريجيًا في التحالف القيمي الذي قام بين الطرفين عقب الحرب العالمية الثانية، كما واستعداد متزايد لإعادة النظر في شرعية سياسات الكيان وممارساته، ما يثير مخاوف إسرائيلية من عزلة سياسية متصاعدة.

### 3- التهديدات القانونية والدبلوماسية وتصاعد الضغوط الدولية: في ضوء استمرار العمليات العسكرية وتدهور

الوضع الإنساني في قطاع غزة، تواجه إسرائيل ضغوطًا دبلوماسية متزايدة، تتراوح بين الدعوات لفرض عقوبات، وتقديم مسؤولين إسرائيليين إلى المحاكم الدولية، وصولًا إلى احتمالية صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي تطالب بوقف الأعمال العدائية. ولا تنحصر هذه الضغوط في الجانب العسكري فقط، بل تشمل أيضًا الخطاب الإعلامي والدبلوماسي الإسرائيلي، الذي بات موضوعًا للانتقاد الدولي المتزايد. ويُعدّ هذا التصعيد مؤثرًا على تآكل متزايد في شرعية إسرائيل الدولية، في ظل تحول متدرج في الخطاب السياسي والقانوني العالمي تجاه ممارساتها في الأراضي الفلسطينية.

### 4- محدودية تأثير الضغط الخارجي في ظل الخطاب السيادي والأمني: رغم التصعيد الدولي، يظهر

الكيان قدرًا من المقاومة إزاء الضغوط الخارجية، حيث ترفض تل أبيب ما تصفه بـ"محاولات التدخل في الشأن السيادي"، وتؤطر الحرب الجارية في غزة ضمن خطاب "الكفاح من أجل البقاء والأمن القومي". وتُظهر مؤشرات الرأي العام الإسرائيلي، المدعومة بخطابات النخبة السياسية، أن مثل هذه الضغوط قد تأتي بنتائج عكسية، إذ تعزز من التماسك الداخلي حول الحكومة، وتُضعف فرص التأثير الخارجي الفعلي على صانع القرار الإسرائيلي. وفي هذا السياق، تنظر التيارات اليمينية، بشكل خاص، إلى العقوبات الأوروبية على أنها غير مبررة، وتُعدّ تدخلًا في السيادة الوطنية الإسرائيلية، ما يعمّق من الهوة السياسية والأخلاقية بين الكيان وعدد من القوى الأوروبية.

### 5- المقاطعة الأكاديمية وتهديد الصناعات الدفاعية: أدّى التصعيد الدولي إلى ظهور تأثيرات ملموسة على

قطاعات حيوية داخل إسرائيل، لا سيما في مجالي التعليم العالي والصناعات الدفاعية. فقد أظهرت بيانات

- رسمية أن أكثر من عشرين جامعة عالمية أعلنت مقاطعة مؤسسات أكاديمية إسرائيلية منذ اندلاع الحرب، في حين تشهد علاقات التعاون العلمي الدولي تراجعًا ملحوظًا. ويُحذّر في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية من "حصار علمي" قد يُلحق ضررًا طويل الأمد بمحركات النمو التكنولوجي والبحثي. وفي السياق ذاته، يُطرح تهديد حقيقي على صادرات الصناعات العسكرية، في ظل تنامي الدعوات الغربية لمراجعة التعاون الدفاعي مع الكيان، ما قد يؤدي إلى إحداث اضطرابات استراتيجية في البنية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
- 6- الخطاب اليهودي: بين الدفاع والمراجعة:** رغم طغيان الخطاب الدفاعي في الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية، تُبرز الساحة اليهودية الغربية، والإسرائيلية أيضًا، أصواتًا ناقدة تعتبر أن الانتقادات الأوروبية لإسرائيل ليست تعبيرًا عن عداة للسامية، بل استجابة طبيعية لانتهاك حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. وتدعو هذه الأصوات إلى مراجعة أخلاقية شاملة للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، محدّرة من العواقب طويلة المدى للانغلاق السياسي والميداني على "المجتمع" الإسرائيلي ومستقبله. ويمثّل هذا الاتجاه تيارًا يهوديًا نقديًا يحاول التمييز بين رفض السياسات الرسمية الإسرائيلية والعداء لليهود، ويدعو إلى انخراط إيجابي في النقاشات الأخلاقية والقانونية الجارية في الغرب حول الحرب في غزة.
- 7- الشعور بالخيبة والاستياء تجاه مواقف قادة أوروبا الغربية، الذين يُنظر إليهم على أنهم يتبنون مواقف غير عادلة تجاه إسرائيل ويدعمون ما يُعتبر "تنظيمًا إرهابيًا"، وهو ما يعكس انطباعًا بعدم اعتراف هذه الدول بجدية التهديد الذي تشكله حركة حماس على أمن الكيان.**

#### مقترحات إسرائيلية لمواجهة الموقف الأوروبي

- 1- هناك دعوة لتقليص الاعتماد على أوروبا وتوسيع الشراكات، الهند نموذجًا كخيار استراتيجي واعد، على اعتبار أن "إسرائيل" والهند تواجهان تهديدات أمنية وأيديولوجية مشتركة، أبرزها التطرف والإرهاب، في ظل الحاجة لتنويع العلاقات كضرورة في هذه المرحلة.
- 2- التهديد بـ:
- أ- تشريع يُجبر البنوك على دفع تعويضات باهظة للعملاء المتضررين من العقوبات الأوروبية.
- ب- إلزام بنك إسرائيل بفتح حسابات للمواطنين المتضررين من العقوبات وإعادةتهم إلى وضعهم المصرفي السابق.
- 3- مراجعة السياسات المتبعة في سبيل مواجهة العزلة الدولية.
- 4- التمسك بالسياسات المتبعة في غزة تحت شعار "الكفاح من أجل الأمن والوجود".

#### ت- أبرز التصريحات والتحليلات:

- 1- **رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو - 2025/5/24:** اتهم الدول الأوروبية بـ"تقديم جائزة ضخمة" لمنفذي هجوم 7 أكتوبر.
- 2- **وزارة الخارجية الإسرائيلية - 2025/5/24:** "الضغط الخارجي لن يثني إسرائيل عن مسارها في الكفاح من أجل وجودها وأمنها ضد الأعداء الذين يسعون إلى تدميرها".
- 3- **وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان نشره المتحدث باسمها أورين مارمورشتاين على منصة إكس - 2025/5/21:** "نحن نرفض تمامًا توجه" مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس "الذي يعكس سوء فهم تامًا للواقع المعقد الذي تواجهه إسرائيل (..) ويشجّع حماس على التمسك بمواقفها".

4- البروفيسور دانييل هايوفيتش، رئيس جامعة بن غوريون في بئر السبع ورئيس لجنة رؤساء الجامعات - 2025/6/2: "التهديد الأكاديمي مؤثر على عمق الأزمة". وتابع محذراً: "هذا ليس تهديداً أكاديمياً. إنه تهديد للدولة بأسرها. إنه تهديد للبحث العلمي، للاقتصاد، وللأمن. باحثون يفحصون إمكانية نقل مختبراتهم إلى الخارج لأنهم لا يستطيعون تحمّل احتمال عدم الاستمرار في التعاون مع المؤسسات الرائدة في أوروبا. لن يكون هناك مستقبل للعلم هنا. نحن نفقد أصدقاءنا في الأوساط الأكاديمية. أفضل أصدقائنا يجدون صعوبة في الدفاع عنا. الخطر هو أن نصل إلى نقطة لا عودة منها."

5- في بيان أصدره "مجلس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم - أيار 2025": "يحذر مجلس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، استناداً إلى دوره القانوني في تقديم المشورة للحكومة في القضايا ذات الأهمية الوطنية في مجالي البحث والتخطيط العلمي، من أن التطورات السياسية الأخيرة في الاتحاد الأوروبي تنذر بخطر جسيم قد يهدد العلم الإسرائيلي ومستقبل التعاون العلمي بين إسرائيل ودول الاتحاد. فقد باشر الاتحاد الأوروبي مؤخراً في مراجعة اتفاقية الشراكة مع إسرائيل، استناداً إلى المادة الثانية من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك في أعقاب الحرب على غزة والوضع الإنساني الخطير الناجم عنها. وعلى الرغم من أن هذه المراجعة لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تشكل جرس إنذار بالغ الخطورة بشأن مستقبل التعاون العلمي والأكاديمي بين إسرائيل وأوروبا، كما تهدد بمكانة مشاركة إسرائيل في برامج الاتحاد الأوروبي الرائدة للبحث والتطوير، وعلى رأسها برنامج هورايزون"، برنامج المنح البحثية والتطويرية المرموق. ويتابع: "إن القلق ناجم من احتمال أن يكتسب تضرر قنوات الدعم الأوروبي، وبالتالي مستقبل العلم الإسرائيلي، بعداً إضافياً في ظل التطورات المقلقة في الولايات المتحدة، إذ أن سياسات إدارة ترامب المتمثلة في تقليص ميزانيات البحث الفيدرالية، والحد من التعاون مع باحثين أجانب، وتجميد المنح الثنائية، قد بدأت تؤثر سلباً على تمويل الأبحاث الإسرائيلية، ويُرجح أن تتفاقم هذه التداعيات في المستقبل. هذا التوجه يعزز من اعتماد البحث العلمي في إسرائيل على التعاون الأوروبي ويظهر مدى تعقيد وخطورة الوضع الراهن... التداعيات المحتملة للإضرار باتفاقية الشراكة لا تقتصر على فقدان مصادر تمويل حيوية، بل تشمل أيضاً التأثير السلبي على العلاقات مع مؤسسات بحثية رائدة، والإقصاء من المشاركة في مشاريع وبنى تحتية علمية دولية رائدة، والضرر في القدرة على استقطاب باحثين متميزين والحفاظ عليهم، وتدهور مكانة إسرائيل في المجتمع العلمي العالمي. ومن البديهي أن أي تراجع في هذه المكانة ستكون له آثار طويلة الأمد على قوة إسرائيل الاقتصادية والأمنية."

6- البروفيسور دافيد هرتيل، رئيس مجلس الأكاديمية، قال لصحيفة "هآرتس": "إن مجرد طرح النقاش يضر، لأنه قد يؤثر بشكل غير رسمي على اختيار المرشحين وعلى حافزية العلماء الإسرائيليين لتقديم طلباتهم. فم منذ لحظة بدء هذا النقاش - يُنظر إليك بشكل مختلف. السياق لإعادة التقييم واضح - بعد 7 أكتوبر كانت هناك دعم شامل لإسرائيل، لكن مع مرور الوقت وبسبب الصور من غزة - ما تفعله إسرائيل يجعل الأوروبيين يعيدون النظر في علاقتهم بها."

7- الدكتور كفير تشوفا، الخبير في صنع القرار والمحاضر بكلية رامات جان - 2025/5/23: دعا إلى تقليص الاعتماد على أوروبا وتوسيع الشراكات، مشيراً إلى أن الهند تُمثّل خياراً استراتيجياً واعدًا. وأوضح تشوفا أن "إسرائيل" استفادت على مدار سنوات من شراكاتها في برنامج "هورايزون أوروبا" البحثي، ثاني أكبر مصدر تمويل عام للبحث والتطوير بعد التمويل الحكومي، لكنها تواجه اليوم بيئة سياسية أوروبية غير مستقرة، ما يُحتم تنويع الشراكات.

ويرى تشوفا أن الهند، التي أصبحت الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان بنحو 1.4 مليار نسمة وتحقق نموًا سنويًا يفوق 7%، هي المرشح الأمثل لتعويض الانحسار الأوروبي. فهي تحتاج إلى استثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية، وهنا يمكن لإسرائيل، بخبراتها التقنية وريادتها العلمية، أن تكون شريكًا حيويًا. وأشار تشوفا إلى أن "إسرائيل" والهند تواجهان تهديدات أمنية وأيديولوجية مشتركة، أبرزها التطرف والإرهاب. وقد ظهرت متانة هذا التفاهم في دعم "إسرائيل" للهند عقب هجمات باهالغام الأخيرة... يخلص تشوفا إلى أن تنويع العلاقات بات ضرورة، والهند تُعد خيارًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الحلفاء الغربيين التقليديين.

8- **آري رايبخ، الباحث القانوني في جامعة بار إيلان الإسرائيلية والمتخصص في التجارة الدولية وقانون الاتحاد الأوروبي** - 2025/5/24: أشار إلى أن الضغط الخارجي على حكومة نتياهو قد لا يكون له التأثير المطلوب. وقال: "عندما تحاول دول أجنبية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وخاصةً فيما يتعلق بما هو مهم للغاية لديها، مثل أمنها القومي، فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى نتائج عكسية، بل ويزيد بالفعل من دعم الشعب للحكومة". و رايبخ: "هناك إجماع واسع في إسرائيل على أننا نريد إطلاق سراح رهائننا، وأننا لا نريد العودة إلى ما كنا عليه في السادس من أكتوبر/تشرين الأول. لا نريد أن يظل تهديد حماس ماثلاً أمامنا". لكنه أضاف أن التحركات التي قام بها بعض حلفاء إسرائيل تكشف أن "نافذة استخدام القوة العسكرية بدأت تنغلق". وقال: "وربما، إذا استمر الأمر لفترة أطول، أعتقد أنه سيكون من الصعب جدًا الحفاظ على علاقات طبيعية مع العديد من الدول في الغرب".

9- **مصادر سياسية في القدس لموقع يديعوت أحرونوت - 2025/5/25:** عندما يشاهد المستشار الألماني أو المشرعون في الكونغرس الأمريكي أحداث غزة، ولا يسمعون متحدثًا إسرائيليًا يشرح السياق، فإن هذا يُسبب مزيدًا من التآكل في مكانة إسرائيل الدولية المهتزة أصلًا.

10- **البروفيسورة ميخال بار أشر سيغال، نائبة رئيس جامعة بن غوريون للعلاقات الدولية، أبلغت - حزيران 2025:** "نحن على حافة حصار علمي. عدد الطلاب الأجانب لدينا انخفض بنسبة 50% على الأقل. نحن بحاجة إلى مساعدة عاجلة".

11- **د. نعومي بك، نائبة المدير العام للاستراتيجية والعلاقات الدولية في مجلس التعليم العالي - حزيران 2025:** "بدون الأكاديمية الإسرائيلية لم يكن هناك كوبيكسون أو موبيل آبي. إن برنامج البحث الأوروبي هو الأكثر مكانة وتنافسية في العالم، ونحن رواد في الحصول على منح بحثية تتراوح بين 1.5 و2.5 مليون يورو للمنحة. يجب أن نقف بثبات كي تبقى إسرائيل في برنامج هورايزون. إذا تم استبعاد إسرائيل من البرنامج أو حتى من أجزاء منه، فستكون ضربة قاسية لمحرك النمو في إسرائيل. إذا ما تم إقصاؤنا سنجد أنفسنا ننحدر إلى واقع شبيه بروسيا يصعب العودة منه".

12- **البروفيسور ميخائيل كليغهورف، رئيس أكاديمية الموسيقى والرقص - حزيران 2025:** "لقد انخفض عدد الطلاب الدوليين إلى النصف. منذ بداية الحرب تلقيت العديد من الاستفسارات من زملاء في الخارج حول كيفية التعامل مع ردود فعل طلابهم بشأن التعاون مع إسرائيل".

13- **رون برومر، رئيس "قسم معاداة السامية" في وزارة الشتات - حزيران 2025، قال إنه:** "من الخطير جدا التعامل مع هذا عبر الحكومات. الأدوات الدبلوماسية مهمة، لكن يجب العمل أيضا في الساحة المدنية. أطلقنا مشروعًا وطنيًا لمكافحة معاداة السامية بقيمة 50 مليون شيكل، مع جمعيات، وندرس تخصيص ميزانية خاصة للأكاديمية، بحيث لا تكون الحكومة في الواجهة، بل تدعم الجهات المستهدفة".

14- **المحامي يوفال ساسون، الشريك في شركة ميتار - 2025/6/5**: حذّر من أن هناك شكوكًا تلوح في الأفق. في أوروبا، تتزايد الدعوات للحد من شراء الأسلحة من إسرائيل وتفضيل البدائل التي تقدمها شركات أخرى حول العالم. كل صفقة تُبرم هناك تزداد صعوبة، حتى في الدول التي تُعتبر صديقة لإسرائيل، كما قال. وأضاف: "البيانات العامة المنشورة بشأن الصادرات العسكرية مضللة، وسيبني الكثيرون قراراتهم عليها، لكن يجب ألا نلتزم الصمت. يجب أن ندرك أن هذا التسونامي السياسي سيضر أيضًا بالقطاع. فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشعر بمقاطعة خفية من دول العالم بشكل ملموس، ويصعب عليها الترويج للصفقات".

15- **بتسليل سموتريتش، حزيران 2025**:

- في أعقاب ورود تقارير عن نية دول الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات شخصية على المواطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية، وجّهت رسالةً إلى مُشرف البنوك، داني خاتشاشفيلي، أعلنتُ فيها أنني لن أسمح للبنوك بمواصلة سياسة "صفر مخاطر"، التي تُؤدي إلى تخلي العملاء الإسرائيليين عن التعامل معها بذريعة الامتثال للعقوبات الأجنبية.

الرسالة كاملةً: في ضوء المنشورات المتكررة حول نية دول الاتحاد الأوروبي المختلفة فرض عقوبات على المواطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية بسبب دعمهم للمشروع الاستيطاني، أودّ إبلاغكم أنني لا أنوي السماح للبنوك بمواصلة هذا النهج كما هو مُتبع حتى الآن. لا شك أن البنوك، كأبي مؤسسة أخرى، مُلزّمة، في إطار سياسة الامتثال الخاصة بها، باتباع سياسة إدارة مخاطر تُوازن بين القيم والمصالح المُختلفة لعملائها. ومع ذلك، ثمة فرق كبير بين سياسة إدارة مخاطر متوازنة وسياسة انعدام المخاطر التي تُجسّد "ضيق الأفق" وتجاهلاً تاماً لتكلفة الامتثال للعقوبات. من المستحيل تقبّل واقع لا تحظى فيه مصالح عملاء البنوك الذين فُرضت عليهم عقوبات ظالمة بالاهتمام الذي تستحقه في إطار التوازن المطلوب في إدارة البنك للمخاطر، ويُهمّشون ويُجبرون على تحمّل تكلفة العقوبات وحدهم. لضمان سياسة إدارة مخاطر مسؤولة، تختلف عن سياسة انعدام المخاطر للبنك وسياسة المخاطر الكاملة لمن فُرضت عليهم عقوبات، من الضروري ضمان أن يكون للبنك مصلحة كبيرة في جانب العملاء الذين فُرضت عليهم عقوبات. بهذه الطريقة فقط يُمكن إدارة التوتر بين مختلف المخاطر بطريقة متوازنة. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنوك، باعتبارها لاعباً كبيراً وقوياً، وتتميز في النهاية عن صغار العملاء، تتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة العقوبات بهدف تقليل المخاطر التي تتعرض لها دون أن يكون ذلك على حساب العميل الذي فُرضت عليه العقوبات. على سبيل المثال، يمكن للبنوك اتخاذ إجراءات قانونية ضد العقوبات وفرضها دون مبرر ودون أدنى إجراءات قضائية، كجلسة استماع أو الاستناد إلى الحقائق. ويمكنها رفع دعاوى قضائية في مختلف الدول وفي محكمة العدل الأوروبية، وغيرها. وتسمح لها أرباحها من النسخ في السنوات الأخيرة بإجراء مثل هذه الإجراءات بسهولة. كما تتيح لها هذه الأرباح تحمل بعض المخاطر. ويمكنها استخدام علاقاتها الاقتصادية العالمية لحشد شركاء معارضة تجريم النزاعات السياسية والإضرار بالمواطنين الملتزمين بالقانون، وما إلى ذلك. لا يمكن قبول واقع تتعاون فيه البنوك مع العقوبات بشكل شبه تلقائي ودون حتى رفع صوت احتجاج. هذا، بالطبع، غير مناسب ولا يُعفي الدولة من التزامها بالتصرف في هذا الشأن، وعلى حد علمي، فإن الجهات المعنية تفعل ذلك عبر القنوات المعتادة. يُقال هذا الكلام باستخفاف أكبر عند الحديث عن العقوبات الأوروبية، فأثارها ومخاطرها على النظام المصرفي ضئيلة (على عكس العقوبات الأمريكية، حيث أن خطر انتهاكها أكبر بكثير). لذلك، أودّ إبلاغكم بأنه في حال امتثال البنوك للعقوبات وإلحاق ضرر جسيم

بعملائها، فإنني أعتزم فوراً الترويج لتشريع يفرض على البنوك تعويضات باهظة للعملاء الذين سيتضررون نتيجة امتثال البنك للعقوبات. وبهذه الطريقة، سنضمن إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح البنك، بما في ذلك العملاء الذين فُرضت عليهم العقوبات. علاوة على ذلك، تُشكل هذه العقوبات انتهاكاً خطيراً لسيادة دولة إسرائيل واستقلالها، وتدخلًا صارخاً وغير مقبول في شؤونها الداخلية من قبل دول أجنبية. كما دُكر، يُعدّ هذا تجرماً غير لائق لنزاع سياسي دولي، ومواطنو الدولة العاملون في الضفة الغربية يفعلون ذلك نيابةً عنها وبإذنها وسلطتها. كدولة ذات سيادة وديمقراطية، لا يُمكن لدولة إسرائيل أن تقبل بمثل هذا الضرر الجسيم الذي يلحق بمواطنيها وتتركهم يواجهون عواقب العقوبات بمفردهم. \*لذلك، أبلغكم أنه في حال عدم حلّ المسألة من خلال النظام المصرفي الخاص، وبدعمكم الوثيق، أعتزم فوراً الترويج لتشريع يُلزم بنك إسرائيل بفتح وإدارة حسابات مصرفية للمواطنين الذين فُرضت عليهم عقوبات، بما يُعيدهم إلى نفس الوضع الذي كانوا عليه قبل فرض العقوبات عليهم. أولاً، أعتقد أن الخطر الذي سيفرض على بنك إسرائيل في مثل هذه الخطوة ضئيلٌ إن لم يكن معدوماً. ثانياً، أعتقد أنه حتى في حال وجود مثل هذا الخطر، فإن الدولة، من خلال البنك، هي التي يجب أن تتحمله، وألا تترك مواطنيها يواجهونه بمفردهم. وأودّ أن أطلب منكم نقل محتوى هذه الرسالة إلى مديري البنوك، موضحاً لهم توقعاتي منهم، والتي أنا مقتنع أنكم تشاطرونها أيضاً، بتقديم رد إلى عملائهم والوقوف بكرامة وطنية وأخلاقية في مواجهة الظلم المتمثل في فرض هذه العقوبات الضارة وغير المبررة.

- وقف قادة فرنسا وإنجلترا وكندا أمس في ظلام أخلاقي إلى جانب منظمة إرهابية اغتصبت وذبحت وقتلت وأحرقت النساء والرضع والأطفال، والتي تُعلن مراراً وتكراراً عن طموحها لتدمير دولة إسرائيل. لقد تجاوزوا الحدود، وما زالوا يسعون إلى منح الإرهاب جائزة ومنحه دولة. لن تنحني إسرائيل أمام هذا النفاق الأخلاقي والمعادي للسامية والأحادي الجانب، وستواصل حربها العادلة والأخلاقية حتى تدمير حماس، وإعادة الرهائن، وإزالة التهديد الذي يشكله قطاع غزة على المواطنين الإسرائيليين، ولن توافق أبداً على إقامة دولة إرهابية في قلبها تُهدد وجودها ومستقبل الشعب اليهودي ودولته الوحيدة.

## المراجع

- أ- المشهد "الإسرائيلي"، آذار 2024.
- ب- من الانحياز إلى التصدع: أفق التحول في المواقف الأوروبية من حرب الإبادة في غزة، عرب 48، 2025/6/4.
- ت- هشام نفاع، كبرى الهيئات الأكاديمية الإسرائيلية تجاهر بقلقها الشديد من الآثار القاسية لاتساع المقاطعة الأكاديمية الدولية بسبب الحرب، مركز مدار، 2025/6/2.
- ث- جوناثان جافريلوف، هل إسرائيل في طريقها إلى العزلة العالمية؟ تزايد الضغط الدولي - وهذه مجرد البداية، srugim، 2025/5/21.
- ج- إيتامار آيشنر، انهيار دعاية إسرائيل - مع توجه أنظار العالم إلى غزة: "الشرعية انتهت"، يديعوت أحرونوت، 2025/5/25.
- ح- بعد هجوم بولدر، حان الوقت لاجتثاث معاداة السامية من جذورها، جيروزاليم بوست، 2025/6/3.
- خ- يوفال أزولاي، صادرات الدفاع تُحطم الأرقام القياسية، وتهديد المقاطعة يُعرضها للخطر، كالكايست، 2025/6/5.